أسئلة مادة الاقتصاديات المالية العامة ECON307

المحاضرة الاولى :

١- علم الماليه العامه يدرس النشاطات المالي الحكومي (√)

٢- في علم الماليه العامه يمكننا التركيز بين مدرستين التقليديه و الحديثه(√)

٣- طبقاً للمدرسه التقليديه يقتصر دور الدوله على توفير الخدمات العامه مثل الامن و الدفاع(√)

٤- من خصائص نظرية المدرسه التقليديه يجب ان يكون النشاط المالي الحكومي محايداً(√)

٥- من خصائص نظرية المدرسه التقليديه يجب ان يكون النشاط المالي الحكومي بأقل تكلفه ممكنه(√)

٦- من خصائص الماليه العامه من وجهة نظر المدرسه الحديثه ان يكون الانفاق العام استهلاكي فقط (×)

التصحيح؛ وانتاجي ايضا

٧- يقصد ب الماليه الخاصه القرارات المتعلقة بحياد الاصول و الأنشطة التي ستقوم المؤسسه بممارستها(√)

٨- من حيث الهدف يمكن التفرقه بين الماليه العامه انها تهدف لتحقيق المصلحه العامه بينما الماليه الخاصه تهدف الى تحقيق الربح(√)

٩- الماليه الخاصه من حيث تحصيل الايرادات تخص عليها عن طريق الاختيار من بيع المنتجات(√)

١٠- من حيث تحصيل الايرادات الماليه العامه تتمتع الدوله بسلطه واسعه في الحصول على ايراداتها من عدة مصادر (الضرائب،الرسوم،القروض،(√))

١١- من حيث الأسبقية في تقدير الانفاق و الايرادات تتحد في الماليه العامه أوجه الانفاق اولا ثم يتم البحث عن تدبير الموارد لهذه النفقات(√)

١٢- من حيث الأسبقية في تقدير الانفاق و الايرادات تتحد في الماليه الخاصه الموارد اولا ثم تحدد النفقات على ضوء تلك الموارد(√)

١٣- من حيث الملكيه تكون ملكية وسائل الانتاج للمجتمع ككل في الماليه العامه(√)

١٤- من حيث الملكيه تكون ملكية وسائل الانتاج لفرد او مجموعه من الافراد في الماليه العامه (×)

التصحيح؛ الماليه العامه.

المحاضرة الثانيه :

١- السلع العامه هي سلع تشبع حاجات خاصه (×)

التصحيح؛ حاجات عامه .

٢- السلع العامة البحتة يجب ان تتوفر فيها خاصيتان؛ استهلاك غير تنافسي و عدم القابليه للإستبعاد(√)

٣- الاستهلاك الغير تنافسي يعني انه يمكن استهلاك السلعه من قبل عدد لا محدود من الناس في نفس الوقت(√)

٤- الاستهلاك الغير تنافسي تصبح التكلفة الحديه = ١ (×)

التصحيح؛ تساوي الصفر

٥- عدم القابلية للإستبعاد تتصف هذه السلعه ب العموميه(√)

٦- المستفيد المجاني هو المستهلك الذي لا يفصح عن تفضيلاته تجاه السلع العامه(√)

٧- تعد مشكلة الركوب المجاني من الاسباب الأساسيه في صعوبة الاعتماد على القطاع الخاص لإنتاج السلع العامه (√)

٨- السلع الخاصه البحته هي تنتج لإشباع حاجات خاصه او تحقيق نفع خاص لمستهلكها(√)

٩- من مميزات السلع الخاصه ؛ التنافسية الشديده في الاستهلاك و القابليه الكبيره في للإستبعاد(√)

المحاضرة الثالثه :

١- السلع العامة المحليه او سلع النادي هي سلع تتميز بإنخفاض مستوى التنافسية في الاستهلاك ولكن مع القدرة على استبعاد الافراد الذين لا يدفعون ثمنها(√)

٢- الهدف من تحصيل الرسوم في حالة الافراد الذين يدفعون للإستفاده من سلع النادي هو ربط الدفع ب الاستفاده (√)

٣- يمكن انتاج السلع العامه المحليه وسلع النادي بواسطة الحكومه المحليه او المؤسسات غير الهادفه للربح(√)

٤- دفع رسوم عضوية مع ع م فرض رسوم على استخدام المرافق داخل النادي يعتبر محققا للكفاءه و العدالة في نفس الوقت(√)

٥- السلع المعرضه للتكدس هي سلع يكون استهلاكها غير تنافسي(√)

٦- الاثار الخارجيه تنقسم الى اثار خارجيه اجابيه و اثار خارجيه سلبيه(√)

٧- تعتبر صناعة الفحم من الاثار الخارجيه الايجابيه (×)

التصحيح؛ السلبيه.

٨- التعليم له اثار خارجيه سلبيه (×)

التصحيح؛ ايجابيه.

المحاضرة الرابعة :

١- تتدخل الدوله في حالة السلع العامه لتجعل القطاع الخاص يقوم بإنتاجها اذا كان اكثر كفاءه (√)

٢- تتدخل الدوله في حالة السلع ذات الاثار الخارجية الايجابيه بأنها تقوم الحكومه بتقديم إعانات اقتصاديه للمنتجين لتحفيزهم على زيادة الانتاج (√)

٣- من طرق تدخل الدوله في حالة السلع ذات الاثار الخارجيه الايجابيه القيام بحملات إرشادية للحد من استهلاك المواطنين (×)

التصحيح؛ لتشجيع المواطنين من استهلاك هذه السلع.

٤- من طرق تدخل الدوله في حالة السلع ذات الاثار الخارجيه السلبيه فرض ضريبه خاصه على الصناعات التي تسبب التلوث مثل الفحم (√)

٥- الاحتكار هو قيام منشأه واحده او عدد قليل من المنشآت بإنتاج سلعه معينه (√)

٦- من طرق تدخل الدولع في حالك الاحتكار فرض تشريعات و قوانين تمنع حدوث الاحتكار (√)

٧- التكاليف المتناقصه في الصناعه تحدث عندما تكون التكلفه الحديه متناقصه مع زيادة في حجم الانتاج(√)

٨- من طرق تدخل الدوله في حالة التكاليف المتناقصه في الصناعه ان تجبر المحتكر على البيع بثمن يتساوى مع التكلفه الحديه (√)

٩- جمود حركة عناصر الانتاج ونقص المعرفه بأحوال السوق يؤدي الى سوء استغلال تلك العناصر (√)

١٠- من طرق تدخل الدوله في حالك جمود حركة عناصرالانتاج ونقص المعرفة بأحوال السوق انشاء غرف تجاريه تزود المنتجين بمعلومات عن السوق وكميات السلع الموجوده و المطلوبه فيه (√)

المحاضرة الخامسه :

١- مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن تحقيق مست عالي من العمال وكذلك استقرار مستويات أسعار السلع الخدمات (√)

٢- ينقسم هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى ثلاث اهداف فرعيه هي ؛ مستوى العماله واستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات (√)

٣- مفهوم العماله يعني تشغيل او توظيف الموارد الاقتصاديه في العملية الإنتاجية (√)

٤- هناك علاقة عكسيه بين مستوى العماله ومستوى الطلب الكلي (×)

التصحيح؛ علاقة طرديه.

٥- من طرق تدخل الدوله في رفع مستوى العماله ؛ يمكن تقسيم الطلب الى قسمين طلب خاص و طلب عام (√)

٦- يعتبر انخفاض الطلب الخاص هو السبب الرئيسي للكساد في الاقتصاد (√)

٧- يمكن للدوله تعويض النقص في الطلب الخاص باستخدام السياسه الماليه وذالك من خلال ؛
١) رفع مستوى الطلب العام عن طريق زيادة الانفاق الحكومي
٢) رفع مستوى الطلب الخاص عن طريق تخفيض الضرائب (√)

٨- في حالة تدخل الدولة لرفع مستوى العماله تستخدم سياسه ماليه توسعه (√)

٩- السبب الرئيسي للتضخم يكمن في زيادة الطلب الملي عن الرض الكلي (√)

١٠- من طرق تدخل الدوله لتحقيق استقرار الأسعار اتباع سياسه ماليه انكماشيه (√)

١١- ميزان المدفوعات هو سجل حسابي ينظم العلاقات بين الاقتصاد المحلي و العالم الخارجي خلال فترة زمنيه معينه (√)

١٢- اذا زادت الواردات عن الصادرات يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات (√)

١٣- العجز في ميزان المدفوعات له مساوىء كثيره ومنها تقليل الثقه في عملة الدوله (√)

١٤- من طرق تدخل الدوله في تحقيق توازن ميزان المدفوعات زيادة الصادرات عن طريق زيادة إعانات التصدير فقط (×)

التصحيح ؛ زيادة إعانات التصدير و الاستثمار في مجالات تسهيلات التصدير .

١٥- يمكن للدوله تخفيض وارداتها عن طريق رفع الضريبه على الواردات وتخفيضها على الصناعات البديله للواردات (√)

١٦- التنمية الاقتصاديه تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تؤدي الى زيادة الانتاج (√)

١٧- من طرق تدخل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصاديه ب النسبه ل عنصر العمل و الموارد الطبيعيه و عنصر راس المال (√)

١٨- يمكن للدولة تشجيع الاستثمار من خلال تقديم مشروعات البنيه الأساسيه و توفير الاعفاءات الضريبية للمستثمرين (√)

١٩- يلاحظ عدم العدالة في توزيع الدخل تؤدي الى العداله في توزيع الثروة (×)

التصحيح؛ تؤدي الى عدم العداله.

٢٠- من طرق تدخل الدوله في اعادة توزيع الدخل و الثروه في مجال الضرائب ؛ تفرض ضرائب تنازليه على دخول الافراد و ضرائب عاليه على الملكيات (√)

التصحيح؛ تفرض ضرائب تصاعديه .

٢١- في مجال الانفاق يمكن للدولة التدخل من حيث زيادة انفاقها على التعليم و الصحه و التدريب (√)

٢٢- قد تتعارض بعض اهداف تدخل الدوله في النشاط الاقتصادي مع بعضها (√)

٢٣- من اهداف تدخل الدوله في النشاط الاقتصادي هدف التنسيق بين تلك الأهداف (√)

٢٤- من أمثلة التعارض بي الأهداف ؛
اعادة توزيع الدخل و الاستقرار الاقتصادي
اعادة توزيع الدخل و التنميه الاقتصاديه
(√)

٢٥- في حالك التضخم الاقتصادي تستهدف الدوله تخفيض الانفاق الكلي وذلك عن طريق رفع الضرائب على ذوي الدخول المنخفضة (√)

٢٦- اذا الدولة قامت ب رفع الضريبه على ذوي الدخول المنخفضة دون الدخول المرتفعة هنا يتعارض مع هدف العداله في توزيع الدخل (√)

٢٧- لزيادة التكوين الرأس مالي اللازم للتنميه الاقتصاديه قد تلجأ الحكومة الى تخفيض الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة لتشجعهم على الادخار (√)

المحاضره السادسه :

١-يعتبر الانفاق العام اداة مهمة من الأدوات الماليه التي تستخدمها الحكومة من اجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق اهداف المجتمع(√)

٢-النفقه العامه هي مجموع المبالغ النقديه الاي تنفقها الدولة او احدى هيئتها العامة بغرض تحقيق نفع خاص (×)

التصحيح؛ تحقيق نفع عام.

٣-يشتمل تعريف النفقه العامة على ثلاث أركان اساسيه هي؛
النفقه العامة عبارة عن مبلغ نقدي
يقوم بالنفقة العامة شخص معنوي عام
هدف النفقه العامة هو إشباع حاجة عامة
(√)

٤-الزيادة المستمره في حجم الانفاق العام تعرف بظاهرة "نمو الانفاق العام" (√)

٥-من اهم النظريات التي ظهرت لتحاول تفسير سلوم الانفاق العام هي)
قانون فاجنر
تحليل بيكوك - وايزمن
(√)

٦-ينص قانون فاجنر على وجود اتجاه طبيعي لازدياد حجم واهمية الانفاق العام بمرور الوقت (√)

٧-يرى فاجنر ان هناك علاقة عكسيه بين النمو الاقتصادي ونمو الانفاق ألعام (×)

التصحيح؛ علاقة تبعية.

٨-من قانون فاجنر ان الانفاق العام ينمو بمعدل اكبر من معدل نمو الاقتصاد (√)

٩-ارجع فاجنر النمو في النفقات العامه الى ؛
توسع الوظائف التقليديه للدوله
توسع نطاق التدخل الحكومي
زيادة الطلب على السلع العامة
(√)

١٠- من انتقادات قانون فاجنر ؛
١) يهمل الاثار المترتبة على زيادة الانفاق الحكومي (√)
٢) لا يتعارض قانون فاجنر لتوقيت الزياده في النشاط الحكومي (√)
٣) يركز على العوامل الاقتصادية فقط ويهمل الاعتبارات الاخرى وخاصة السياسيه والعسكريه (√)

١١- بدا تحليل بيكوك بافتراض ان قرارات الانفاق العام تعتمد على امور سياسيه تتأثر بأصوات الناخبين (√)

١٢- من تحليل بيكوك وايزمن ان الانفاق العام ينمو مع النمو في حصيلة الضرائب (√)

١٣- من تحليل بيكوك وايزمن في الاوقات الاستثنائية مثل الحروب و الكوارث قد يقبل الافراد بدفع ضرائب اقل (×)

التصحيح؛ ضرائب اعلى.

١٤- بعد انتهاء الحر او الظروف الطارئة لا يرجع الانفاق العام لمستواه السابق بل يستمر تقريبا من مستواه المرتفع بسبب اثر القبول وأثر التفقد (√)

١٥- اثر القبول هو قبول المواطنين لمعدلات ضرائب مرتفعه (√)

١٦- اثر التفقد هو الالتزامات الماليه على الدولة في فترات ما بعد الاتزامات (√)

١٧- من انتقادات تحليل بيكوك وايزمن ؛
١) انه يؤكد حدوث ظروف استثنائيه من اجل زيادة الانفاق العام زيادة كبيرة وهو ما يتعارض مع الواقع العملي (√)

٢)لا يوجد مبرر للإفتراض بأن اهتمام الافراد بمستوى الضرائب اكبر من الاهتمام بمستوى الانفاق الا في حالات الظروف الاستثنائية (√)

١٨- هناك سببين لنمو حجم الانفاق العام وهما النمو الحقيقي للإنفاق العام و النمو الظاهري في الانفاق العام (√)

١٩- من اسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام؛ اسباب اقتصاديه فقط (×)

التصحيح؛ اسباب اقتصاديه و اداريه و سياسيه و اجتماعيه و زيادة في الانفاق العسكري.

٢٠- ينص قانون باركنسون على ان عدد الموظفين في الأجهزه الاداريه الحكوميه يزداد بمعدل اعلى من معدل الزياده في الخدمات العامه
(√) هاذي الفقرة موجوده نهاية السلايد ١٤

٢١- من الأسباب السياسه للنمو الحقيقي في الانفاق العام على المستوى الداخلي انه يستدعي التحول الى الديموقراطيه (√)

٢٢- من الأسباب السياسه للنمو الحقيقي في الانفاق العام على المستوى الخارجي تزداد أهمية التمثيل الدبلوماسي بين الدول (√)

٢٣- يتأثر حجم النفقات العامه بسبب الحروب خلال ثلاث فترات متمايزة (√)

٢٤- من اسباب النمو الظاهري في الانفاق العام ، زيادة مساحة الإقليم (√)

٢٥- من التقسيمات الهامه لأنواع النفقات العامة هي ؛ تقسيم اقتصادي وتقسيم اداري (√)

٢٦- طبقا للتقسيم الاقتصادي تنقسم النفقات العامه الى؛
نفقات حقيقيه و نفقات تحويلية (√)

٢٧- من معايير التفرقه بين النفقات الحقيقيه و التحويلية معيار المقابل المباشر فقط (×)
التصحيح؛ معيار المقابل المباشر ومعيار الانتاج و معيار استخدام الموارد.

٢٨- من انواع النفقات العامة التحويليه نفقات تحويليه اجتماعيه واقتصادية وماليه (√)

٢٩- النفقات التحويليه الماليه هي نفقات تدفعها الدوله لسداد اقساط و فوائد الدين العام (√)

٣٠- التقسيم الاداري للإنفاق العام يوجد ب ثلاث طرق؛
١) التقسيم على اساس الوحدات التنظيميه
٢) التقسيم على اساس النشاط الحكومي
٣) التقسيم على اساس موضوع النفقه
(√)

المحاضرة الثامنة :
مهمة جدا جدا

١-الايرادات العامة هي الموارد الاقتصاديه التي تحصل عليها الدوله في شكل تدفقات نفديه من اجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة (√)

٢-يمكن تقسيم الايرادات العامة من حيث الخصائص الأساسيه الى ؛ ضرائب قروض عامة ايرادات تجاريه ايرادات اداريه و ايرادات اخرى (√)

٣-الضرائب هي اهم مصادر الايرادات العامة في العصر الحديث وتعتمد عليها الدول في تغطية نفقاتها (√)

٤-تلجأ الحكومة الى استخدام القروض العامة كمصدر لتمويل نفقاتها عاده في الظروف الاستثنائية مثل الحروب في الايرادات العامة الاخرى للدوله (√)

٥-الايرادات التجارية هي تلك العوائد التي تدخل خزانة الحكومة نتيجة إدارة أموال الحكومه سواء المنقولة او الثابته (√)

٦-يطلق على ما يدفعه الافراد مقابل الحصول على السلع التي يقومون بشرائها من المشروعات الإنتاجية للدولة بإسم الثمن الخاص (×)

التصحيح؛ الثمن العام.

٧-التحول الى اعتماد على القطاع الخاص بدلاً من القطاع العام وهو ما يعرف بأسم الخصخصه (√)

٨-الايرادات الاداريه تشتمل على مجموعة كبيرة من الايرادات ومن أهمها ؛ الرسوم الرخص الاتاوه الغرامات (√)

٩-الرسوم مبلغ نقدي تحصل عليه الحكومه من بعض الافراد مقابل عمل معين تؤديه ويحصل الفرد من خلال هذا العمل على خدمة من نوع خاص (√)

١٠-الرخص هي مبالغ نقديه تأخذها الحكومه من الافراد مقابل ان تسمح لهم من القيم بنشاط معين (√)

١١-يستخدم الترخيص عادة كوسيلة لتنظيم النشاطات و مراقبتها من قبل الدوله (√)

١٢-الإتاوة هي مبلغ من المال تفرضه السلطه العامة مقابل منفعه تعود على ملكية صاحبها بإستفاده خاصه من مشروع من المشروعات العامة (√)

١٣-الغرامات هي المبالغ التي تذهب الى خزانة الدوله بواسطة بعض الافراد الذين قاموا بمخالفة قوانين معينه وذلك لردعهم وعدم عودتهم لارتكاب ذات الفعل الذي استحقت بسببه هذه الغرامة (√)

١٤-في الإصدار النقدي الجديد هناك مخاطر للتوسع في هذا النوع لان الزياده في كمية النقود في المجتمع بأكثر من الزيادة في المعروض من الخدمات يؤدي الى زيادة مستوى الأسعار ومواجهة مشكلة التضخم (√)

١٥-لا يمكن للدول الناميه من الاعتماد على الاعانات الأجنبيه بشكل كامل في الأجل الطويل (√)

١٦-الخدمات التي تؤديها الحكومة في مقابل حصولها على الثمن العام تقدم لكل من يدفع ثمنها دون قيد او شرط بعكس الحال مع الرسم الذي لا يؤدي الا لمن تتوافر فيه شروط معينه (√)

١٧-تتشابه الإتاوة مع الثمن العام ان الفرد يحصل على منفعه مباشرة مقبل دفع كل من الثمن العام والاتاوه (√)

١٨- الإتاوة تدفع جبرا (√)

١٩- الثمن العام يدفع بشكل اختياري (√)

٢٠- تتشابه الإتاوة مع الضريبه انها تحصل بصورة جبرية من الافراد (√)

٢١- تتشابه الإتاوة مع الضريبه ان حصيلتها تستخدم لتحقيق نفع عام للمجتمع (√)

٢٢- لا يشترط ان يحصل الفرد في مقابل الضريبه على منفعه (√)

٢٣- يحب ان يحصل الفرد دافع الإتاوة على منفعه تعود على ممتلكاته (√)

٢٤- الضريبه تفرض ويحدد سعرها على اساس المقدّره الماليه الممولين (√)

٢٥- في الإتاوة ينظر فقط الى المنفعه التي عادت على قيمة الملكيه المستفيده بالتحسينات (√)

المحاضرة التاسعه :

١-تعتبر الضرائب من اهم مصادر الايرادات العامة للدولة (√)

٢-الضريبه هي فريضه من المال النقدي تقوم الدوله بإقتطاعه من الافراد كل على قدر استطاعته كمساهمة اجباريه منهم في تمويل الخدمات التي تهدف الحكومه الى تقديمها (√)

٣-من خصائص الضريبه انها تدفع في صورة نقديه و جبريا ايضاً (√)

٤-الضريبه فريضة عامه اي انها الزام على كل شخص طبيعي او اعتباري (√)

٥-طبقا لنظرية العقد المالي ان الضريبه تجد اساسها القانوني في انها عقد مالي انعقد ضمناً بين الدوله و الافراد (√)

٦-من انتقادات نظرية العقد المالي صعوبة تحديد المقدار العادل الضريبه بين افراد المجتمع (√)

٧-يرى أنصار نظرية التأمين ان الضريبه تشبه قسط التأمين (√)

٨-من نظرية التضامن المالي ان الافراد يدفعون الضريبه كنوع من التضامن بالمساهمة في تحمل الاعباء العامة (√)

٩-تؤدي زيادة الاقتطاع الضريبه الى اثران متعارضان هما؛
١) زيادة مقدار حصيلة الضرائب لخزانة الدوله
٢) انخفاض حجم الموارد الاقتصاديه المتاحه لدى الافراد
(√)

١٠-من اهم المبادىء الأساسيه التي يجب الالتزام بها عند فرض الضريبه ؛ العداله الكفاءه اليقين الملاءمة البساطه التنويع و المرونه (√)

١١-في العدالة نميز بين نظريتين ؛ المنفعه و المقدرة على الدفع (√)

١٢-في نظرية المنفعه العداله تتحقق عندما يدفع كل شخص مكلف مبلغ الضريبه بما يعادل المنافع التي حصل عليها من الخدمة العامة (√)

١٣-من انتقادات نظرية المنفعه عدم إمكانية تحديد نصيب الفرد من المنفعه الناتجة عن الخدمات العامة (√)

١٤-طبقا لنظرية المقدرة على الدفع تتحقق عندما يتناسب مقدار الضرائب مع مقدار افراد المجتمع على الدفع (√)

١٥-طبقا لنظرية المقدرة على الدفع يوجد مفهومين للعداله وهي عداله افقيه و عداله رأسيه (√)

١٦-ننظر للكفاءه من زاويتين ١) كفاءة تحصيل الضريبه ٢) الضريبة المرتبطه بكفاءة تشغيل الاقتصاد (√)

١٧-اليقين ان تكون الضريبه ملائمة للممول من حيث توقيت وطريقة دفعها (×)

التصحيح؛ الملاءمة

١٨-الملاءمة هي وضوح الضريبه بمعنى سهولة التعرف على مقدار الضريبه الذي يجب دفعه بالنسبه للمكلف وكذلك وقت و اسلوب الدفع (×)

التصحيح؛ اليقين

١٩-البساطة؛ ان تكون التشريعات واضحه و الإجراءات ميسره (√)

٢٠-التنويع تعني فرض اكثر من ضريبة لتوفير ايراد اوفر و تحقيق عداله اكبر (√)

٢١-المرونة؛ تتضمن مفهومين الاول يتعلق بأن يكون هناك استجابه تلقائيه لحصيلة الضرائب القائمة للتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي (√)

٢٢-يقصد بالتنظيم الفني للضريبه مراحل فرض الضريبه (√)

٢٣-ترتيب مراحل فرض الضريبه؛
١) تحديد طبيعة الوعاء الضريبي
٢) تقدير قيمة الوعاء الضريبي
٣) اقتطاع الضريبه
٤) تحصيل الضريبه
(√)

٢٤-يقصد ب الوعاء الضريبي الشيء او مجموعة الاشياء التي تفرض عليها الضريبه مثل الاشخاص او الأموال (√)

٢٥-قد تحدد الدولة وعاءً واحد تفرض الضريبه عليه ويسمى نظام الضريبه الواحده (√)

٢٦-تحدد الدولة عددا من الأوعية الضريبية وتفرض الضريبه عليه ويسمى نظام الضرائب المتعددة (√)

٢٧-يمكن التمييز بين نوعين من الضرائب المفروضه على الأموال هما؛ ضرائب مباشره و ضرائب غير مباشره (√)

٢٨-تتبع الادارة الضريبية عدة اساليب من اجل معرفة قيمة الوعاء الضريبي ومن أهمها ؛
الإقرار المباشر للمكلف ، الإقرار من قبل الغير ، المظاهر الخارجيه ، التقدير الجزافي (العشوائي) (√)

٢٩-يمكن ان يقتطع مبلغ معين على كل وحدة من وحدات الوعاء وهو ما يسمى بالضرائب المتعددة (√)

٣٠-يمكن ان يقتطع نسبة من قيمة الوعاء وهو ما يسمى بالضرائب القيميه (√)

٣١-الضرائب القيميه اكثر انتشاراً في النظم الضريبية (√)

٣٢-معدل الضريبه النسبي ؛ هو ان تستقطع نسبه ثابته من الوعاء الضريبي اياً كان مقداره (√)

٣٣-معدل الضريبه التصاعدي ؛ تستقطع نسبه اقل من دخل المكلفين كلما ارتفع دخلهم (×)

التصحيح؛ معدل الضريبه التنازلي.

٣٤-معظم الأنظمة تمنع وجود نوع معدل الضريبة التنازلي في الوقت الحاضر لعدم عدالته (√)

٣٥-معدل الضريبه التصاعدي ؛ يزداد معدل الضريبه كلما زادت قيمة الوعاء الضريبي (√)

٣٦-من العوامل التي تؤثر في تحديد معدل الضريبه ؛ مرونة الحصيلة الضريبية (√)

٣٧-يتضمن مفهوم الازدواج الضريبي ان اقتطاع الضريبه يتم مرتين من الوعاء الضريبي نفسه وللفتره الزمنيه نفسها (√)

٣٨-قد يكون الازدواج الضريبي متعمدا من قبل الدوله لتحقيق اهداف اقتصاديه او اجتماعيه (√)

٣٩-من طرق تحصيل الضريبه الحجز من المنبع (√)

٤٠-مشكلة التهرب الضريبي تميز بين نوعينمن التهرب ؛ تهرب مشروع و تهرب غير مشروع (√)

٤١-التهرب غير المشروع يتم عن طريق الغش و الاحتيال و الرشوه (√)

المحاضره العاشره :

١-تكون الضريبه مباشره اذا فرض القانون الضريبه على شخص معين يسمى المكلف القانوني او الاسمي وتحمل هذا المكلف عبء الضريبه بصورة نهائيه (√)

٢-اذا تمكن المكلف القانوني او الاسمي من نقل عبء الضريبه المفروضه عليه الى شخص اخر يسمى مكلف حقيقي او نهائي وتكون الضريبه غير مباشره (√)

٣-اذا كان المكلف القانوني هو نفسه المكلف الحقيقي فإن الضريبه تكون مباشره (√)

٤-اذا فرضت الضريبه على الوعاء من حيث ملكيته او اكتسابه بالنسبه للشخص المكلف كانت الضريبه مباشره (√)

٥-يتعلق المعيار الاداري بكيفية تنظيم الادارة الضريبه (√)

٦-تتميز الضرائب المباشره بأنها الأقرب الى تحقيق العداله و تعتبر ضرائب شخصيه (√)

٧-تنتقد الضرائب المباشره في ثقل عبئها على المكلف بها (√)

٨-تتميز الضرائب الغير مباشره بأنها اكثر ملائمه بالنسبه للمكلف (√)

٩-تنتقد الضرائب الغير مباشره في انها غير عادله وتتنافى مع مبدأ القدره على الدفع (√)

١٠-الضرائب على الدخل تعتبر من اهم مصادر الايرادات الضريبية في الدول المتقدمة (√)

١١-من خصائص الضريبه على دخول الاشخاص ؛ عدالة الضريبه ، وفرة الحصيلة ، مرونة الحصيله الملائمة و تجدد الوعاء الضريبي (√)

١٢-الضريبه العامة على المبيعات هي ضريبة غير مباشره (√)

١٣-تتميز الضريبه العامة على المبيعات ب؛ سهولة إدارتها ، وفرة الحصيله ، الاستقرار النسبي لحصيلتها ، تحقق و تدفع خلال السنه ، لا يشعر المكلف بعبئها (√)

المحاضره الحادية عشر :

١-من أشكل نقل العبئ الضريبي من حيث اتجاه النقل؛ نقل العبئ الضريبي للأمام و نقل العبئ الضريبي للخلف (√)

٢-نقل العبئ الضريبي للأمام حينما يتمكن المكلف القانوني من نقل عبء الضريبه الى الشخص الذي يليه (√)

٣-نقل العبئ الضريبي للأمام يكون في فترات التضخم (√)

٤-نقل العبئ الضريبي للخلف حينما يتمكن المكلف القانوني من نقد عبء الضريبه الى الشخص الذي يسبقه (√)

٥-نقل العبئ الضريبي للخلف يكون في فترات الكساد (√)

٦-من أشكل نقل العبئ الضريبي من حيث مقدار العبء الذي يتم نقله ؛ كاملا و جزئيا و مزدوجاً (√)

٧-نقل العبء الضريبه كاملا اذا تمكن المكلف القانوني من نقل مبلغ الضريبه كاملا الى المكلف الحقيقي (√)

٨-نقل العبء الضريبه جزئيا اذا تمكن المكلف القانوني من نقل جزء من مبلغ الضريبه الى المكلف الحقيقي على ان يتحمل هو الجزء الباقي (√)

٩-نقل العبء الضريبه المزدوج اذا تمكن المكلف القانوني من نقل مبلغ اكبر من مبلغ الضريبه الى المكلف الحقيقي (√)

١٠-يكون اثر النظام الضريبي عكسيا على المقدرة على العمل اذا سادت الضرائب غير المباشره باعتبار انها ضرائب تنازليه (√)

١١-اثر الضرائب على المقدرة و الرغبه في الاستثمار ترتبط بالمقدرة على الادخار (√)

١٢-لكي يكون اثر الضرائب على تخفيض مستوى الاستهلاك و رفع مستوى الادخار كبيرا ، يجب ان تكون الضريبه تنازليه (√)

١٣-يتأثر مستوى الأسعار بصوره رئيسيه بمستوى الطلب الكلي (√)

١٤-الضرائب بمختلف أنواعها تؤثر على الطلب الكلي من خلال تأثيرها على مستويات الدخول (√)

١٥-الضرائب المباشره ذات المعدلات التصاعدية تؤدي الى استقرار الأسعار في فترات التضخم و الكساد (√)

١٦-تسهم الضرائب المباشره على الدخل و الثروه في عملية اعادة توزيع الدخل و الثروة بين فئات المجتمع (√)

المحاضره الثانيه عشر :

١-مفهوم الدين العام يمتد ليشمل كل الالتزامات على الدولة من قبل الغير (√)

٢-القروض العامة هي مبالغ نقديه التي تستدينها الدوله من الغير مع التعهد بردها ودفع الفوائد عنها وفقا لشروط معينه (√)

٣-من الوجهة القانونية تختلف القروض العامة عن الضرائب في ان لها صفة اختياريه و صيغه تعاقديه (√)

٤-من مبررات استخدام الدين العام ان استخدام القروض يجب ان يكون في ظروف استثنائيه فقط (√)

٥-الدين العام الداخلي هو الدين الذي يتولد داخل الدوله وعادة يكون ب العمله المحليه ويكون في صالح المقيمين في هذه الدوله (√)

٦-القروض الخارجيه هي قروض تصدرها الدوله خارج حدودها الاقليميه(√)

٧-سداد الدين العام الداخلي يعني انتقاص من الثروه الاقتصادية القوميه (×)

التصحيح؛ الدين العام الخارجي.

٨-اطالة مدة السداد للدين العام تؤدي الى تخفيض السيوله عند مقدار معين من الدين (√)

٩-في حالة الاقتراض الظاهري سيؤدي انفاق الحكومة لمبلغ القرض الى زيادة الطلب الكلي (√)

١٠- الأجيال القادمة تتحمل اعباء إسراف الأجيال الحاليه (√)

المحاضرة الثالثه عشر :
الاخيره

١-الميزانيه العامة هي عبارة عن تقدير مفصل معتمد للنفقات العامة و الايرادات العامة عن فترة ماليه مقبلة وغالباً ما تكون سنة (√)

٢-من الخصائص الرئيسيه للميزانيه العامة انها تكون لفترة زمنية محدوده (√)

٣-تقوم الميزانيه العامة بوظائف رئيسيه ومنها انها اداك رقابة على النشاط المالي للدوله (√)

٤-القواعد الأساسيه للميزانيه العامة هي ؛
قاعدة سنوية الميزانيه ، قاعدة وحدة الميزانيه ، قاعدة شمول الميزانيه ، قاعدة عدم التخصيص او شيوع الميزانيه (√)

٥-يقصد ب قاعدة سنوية الميزانيه ان تغطي الموازنة العامة النفقات و الايرادات العامة الخاصه بسنة كامله وان تكون موافقة السلطه التشريعية عليها سنوية (√)

٦-من مبررات الأخذ بوحدة الميزانيه سهولة التعرف على المركز المالي الخاص ب الدولة لمجرد الاطلاع على الايرادات و النفقات التي تضمنها الميزانيه العامة الواحده (√)

٧-يقصد بقاعدة شمول الميزانيه ان تدرج كافة الايرادات العامة و النفقات العامة في الميزانيه العامة مهما قل حجمها (√)

٨-من استثناءات قاعدة عدم التخصيص قيام الدوله بتخصيص إيراد معين لسداد فوائد الدين العام و أقساطه (√)

تم بحمد الله.